

PROVISIONAL

A/42/PV.110
16 May 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- استئناف الدورة الحادية والأربعين
- برنامج العمل
- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم [٣٤] (تابع)
- البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠استئناف الدورة الثانية والأربعين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعلن استئناف الدورة الثانية

والأربعين للجمعية العامة .

تستأنف الجمعية العامة اجتماعاتها للنظر في بندي جدول الأعمال ٨٦ ،
"البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية" ، و٢٤ "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار
التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" ، وذلك بمقتضى قراري الجمعية
العامة ٢٠٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين
الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، والمقرر ٤٦٠/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن
إبقاء البند ٢٤ على جدول أعمال هذه الدورة .

وفيما يتصل بالبند ٨٦ من جدول الأعمال ، المتعلق بالبرامج الخاصة للمساعدة
الاقتصادية ، أود أن أشير الى ان الجمعية قد طلبت الى الأمين العام في الفقرة ٢ من
القرار ٢٠٤/٤٢ ان يضع خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ، على أن تقدم ، مراعاة
للاحتياجات العاجلة ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، كي تنظر فيها
الجمعية العامة في دورتها الحالية .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل الانتقال الى البنود

المضمونية المعروضة علينا ، أود أن ألفت انتباه الأعضاء الى برنامج عمل الجمعية .
في إثر المشاورات التي أجريتها ، أزمع ان أخص ثلاث جلسات للنظر في البندين
٨٦ و ٢٤ من جدول الأعمال - أي هذه الجلسة وجلستا صباح وعصر الغد .

وعلاوة على ذلك أود أن أبلغ الأعضاء بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٠
أيار/مايو ١٩٨٨ من الممثل الدائم للموالم فيما يلي نصها :

"حيث ان الجمعية العامة لا يزال معروضا عليها البند ١٣٦ تقرير

لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير الأمين العام وفي ضوء الفتوى

العامّة . وبالإضافة إلى ذلك ، في ضوء المشاورات التي أجريت قبل استئناف هذه الدورة ، فهتمت أن الجمعية العامّة ترغب في المضي بالنظر في هذين البندين في جلسة عامّة .

لا يوجد اعتراض .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للقرارين ١/٤٢ و ٢٠٤/٤٢

الذين اتخذتهما الجمعية العامة في الدورة الثانية والاربعين ، فإن هذه الدورة المستأنفة للجمعية معروض عليها الآن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى للنظر فيها واعتمادها . وهذه الخطة الخاصة ، التي نتوجه بالشكر الى الامين العام لاعادته لها في الوقت المناسب ، تعبّر في الوقت نفسه عن تأييد المجتمع الدولي لجهود السلام الخاصة بأمريكا الوسطى . واجتماع الجمعية العامة اليوم يتيح فرصة أخرى للتأكيد من جديد أن بلدان أمريكا الوسطى تستحق كل تأييد ممكن لها في جهودها من أجل التسوية السلمية للحالة المتفجرة السائدة فيها ومن أجل الانتعاش الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ، لابد من الترحيب بحقيقة أن البلدان الخمسة في المنطقة قد اتخذت خطوات للنهوض بالتعاون الثنائي وكذلك التعاون الجماعي في المنطقة كلها . وأملني وطيد في أن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى ومشروع القرار الخاص بهذا الموضوع والمعروض علينا الآن سيسهمان في تعزيز الأمن والاستقرار الاقليميين صوب احقاق حق تقرير المصير واقرار السلم الدولي .

والآن أعطي الكلمة للامين العام للأمم المتحدة .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تمشيا مع ولاية الجمعية

العامة الواردة في القرارين ١/٤٢ و ٢٠٤/٤٢ الصادرين على التوالي في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، يسرني أن أعرض على الجمعية العامة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى للنظر فيها ، وهي نتيجة عمل مشترك بين الأمم المتحدة وحكومات المنطقة .

كما هو معروف ، طلبت الجمعية العامة أن أوفد ، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بعثة فنية الى بلدان أمريكا الوسطى بغية تحديد الاولويات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة ، بالتشاور مع كل حكومة من حكومات المنطقة واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من الهيئات المختصة ، ولوضع خطة خاصة للتعاون لامريكا الوسطى على هذا الاساس .

وبموجب هذه الولاية ، عيّنت السيد أوغوستو راميريز - أوكامبو ، المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، منسقا لأنشطة المنظمة ، وكلفته بأن يقوم ، هو والسيد غيرت روزنتال ، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بالبداية في تنفيذ ولاية الجمعية العامة بالتشاور مع الاطراف المعنية . وقد تقدمت بطلب خاص الى جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة بأن تتعاون في اعداد الخطة . وبارتياح كبير يمكنني القول بأن اسهامات مختلف الوكالات في هذا العمل كانت كبيرة .

ان عملية التشاور مع حكومات تلك المنطقة قد اضطلع بها على أكمل وجه وعلى أرفع المستويات . وقد استشيرت أيضا وكالات ومنظمات التكامل دون الاقليمية ، وكذلك المنظمات الدولية الاخرى التي تقع داخل المنطقة وخارجها والتي ليست جزءا في منظومة الأمم المتحدة .

وأود أن أؤكد على الأهمية التي يعلقها رؤساء الحكومات أنفسهم على عملية صياغة الخطة الخاصة . وقد توضح ذلك عن طريق تعيين نواب الرؤساء في تلك البلدان بمفتهم الأشخاص المناط بهم تنسيق هذه المهمة مع الأمم المتحدة . ويسرني أيما سرور أن رؤساء النواب حاضرون لهذه الدورة المستأنفة .

لعل الجمعية العامة تذكر أن اتخاذ القرار ١/٤٢ قد استلمه توقيع رؤساء غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكومستاريكا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ - قبل شهرين تماما - على "اجراء اقامة سلم وطييد ودائم في امريكا الوسطى" . وقد جاء هذا الاجراء نتيجة جهد اقليمي لم يسبق له مثيل أسهمت فيه اسهاما حاسما مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وعن طريق هذا القرار أعربت الجمعية عن تأييدها الحاسم لهذا الاتفاق وحثت المجتمع الدولي على زيادة مساعدته الاقتصادية والمالية .

والوشيقة المطروحة أمام الجمعية الآن تبرز السياق الذي اتخذت الجمعية العامة القرارين فيه ، بعبارة أخرى ، هدف الاسهام في تحقيق سلم وطييد ودائم في امريكا الوسطى . ولهذا ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا

وثيقا بصيانة السلم وتعزيزه وهذا ما يضي عليها طابعها الخاص بل والاستثنائي . ومن المخطط ان التعاون الدولي الحاصل ينبغي أن يكون اضافة الى ما تعبئه البلدان الان بالفعل وان تمنح هذه المساعدة على اساس شروط أكثر مؤاتاة .

وأخيرا ، تمثل الخطة جهدا تنظيميا ضخما يسعى الى جعل أعماله وبرامجه متمشية مع الاولويات التي حددتها الحكومات ذاتها بغية استكمال جهود تنميتها الوطنية ، مدركة لمعوقاتها المشتركة ولمصالحها الجماعية ولدائها التاريخي من أجل الاندماج في المنطقة دون الاقليمية .

ان الخطة بمشاريعها وأعمالها تشمل أربع فئات رئيسية : العمل تلبية لاحتياجات الطوارئ ؛ والمجالات التي تتطلب اتخاذ اجراء فوري ؛ العمل المتصل باعادة التنشيط الاقتصادي وتوطيد الترابط بين البلدان ؛ والعمل المتصل بالمشاكل الاجتماعية العاجلة التي تؤثر على أشد القطاعات السكانية فقرا .

لقد أولى اعتبار خاص لحقيقة ان الحكومات تتحمل مسؤولية رئيسية عن تنفيذ الاعمال التي تتطلبها احوالها الاجتماعية والاقتصادية السائدة وان التعاون الخارجي سيلعب دورا تكميليا ولكنه أساسي في كفالة تعزيز السلم وتحقيق تنمية المنطقة .

ان الامم المتحدة ، بمختلف وكالاتها وهيئاتها المتخصصة ، يمكن أن تفضل بدور الحافز ، ليس في ميدان أنشطتها الخاصة بها فحسب ، بل في دعوة البلدان والمنظمات غير الحكومية المهمة بالتعاون مع امريكا الوسطى الى العمل وفي تنسيق هذا العمل .

لقد وُلد الصراع في امريكا الوسطى تدفقا كبيرا من اللاجئين . وقد تعدت عمليات تشريد السكان حدود البلدان الموقعة على اتفاقات اجتماع اسكيبولام الثاني ووصلت الى بلدان أخرى في المنطقة دون الاقليمية مثل بليز . وبغية استكشاف السبل الكفيلة بحل هذه المشكلة ، تقوم الهيئات في اطار المنظومة بالاعداد لاجتماع اقليمي سيعقد في المستقبل القريب .

لقد خطت الحكومات والشعوب في منطقة امريكا الوسطى خطوة أولى صوب تحقيق السلم والتنمية . ولقد أصبحت المشاكل الاجتماعية في امريكا الوسطى ، وخاصة ظروف

الفقر ، السبب الرئيسي في تصعيد حدة التوتر السياسي . ولهذا السبب ، كما تؤكد
الخطه ، يقتضي ارماء السلم تحقيق التنمية اللازمة لضمان الظروف المعيشية اللائقة
بالسكان والتمتع بحقوق الانسان . ان السلم شرط مسبق لتحقيق التنمية ، ولكنه ليس
الشرط الوحيد . ولهذا يتعين على الحكومات والمجتمعات المدنية القيام بعمل طويل
ومنتظم . ولهذا السبب ، هناك حاجة الى التأييد السياسي والى ابداء التعاون
الدولي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتكلم

التالي ، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في الساعة الخامسة عصر اليوم .

إذا لم أسمع اعتراضاً ، سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بناء على ذلك ، أطلب من

الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يعجلوا بتسجيل أسمائهم في أقرب وقت ممكن .

خطاب السيد روبرتو كاربيو نيكولي نائب رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستمع الجمعية العامة الآن من

بيان يدلي به نائب رئيس جمهورية غواتيمالا .

اصطحب السيد روبرتو كاربيو نيكولي ، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا ، إلى المنصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : يسرني عظيم السرور أن أرحب بنائب رئيس

جمهورية غواتيمالا ، معادة السيد روبرتو كاربيو نيكولي ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد كاربيو نيكولي (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إنه

لشرف عظيم لي أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين المستأنفة ، بوصفي الناطق باسم نواب رؤساء كوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا ، الموجودين هنا ، والذين ، بوصفهم ممثلين رفيعي المستوى ، يعملون على تنفيذ الاتفاقات التي توصل إليها رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماعي اسكيبولاس الأول والثاني ، وذلك للاعراب باسم شعوب المنطقة وحكوماتها عن مبلغ سعادتنا بالأمال التي انتعشت في مجتمع أمريكا الوسطى بعقد هذه الدورة المستأنفة المكرمة لمناقشة البند المتعلق بالخطوة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

وهذا يتيح لي الفرصة لأن أشكر رئيس الجمعية العامة على افتتاح هذه الدورة

المستأنفة التي تكتسب أهمية حيوية لأمريكا الوسطى - وبالتأكيد للعالم قاطبة .

وانني لعلى ثقة بأن المناقشة التي ستجرى تحت قيادته المحنكة بشأن هذه الخطة الخاصة ستكون ايجابية .

لقد علقت شعوب امريكا الوسطى آمالها على قدرة هذه الدورة على تفهم أوضاعها والتوصل الى حلول عملية لمشاكلها البالغة الالاح .

إن استئناف الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة يضاعف آمالنا لاننا ننظر الى خطة التعاون باعتبارها أعظم مظهر للتضامن الدولي حظيت به منطقتنا حتى الان .

وهذا الاجتماع يقدم الدليل على أن السلم في امريكا الوسطى ضرورة وأن تضامن العالم بأسره معها أمر جوهري اذا أردنا تحقيقه . ولا بد أن يشعر المجتمع الدولي بقلق عميق إزاء أية ظروف تقوض هذا السلم .

لقد تأثرنا ، نحن بلدان العالم الثالث ، تأثرا خطيرا بالازمة السياسية والاقتصادية والمالية التي يعيشها العالم ، والتي تتسبب في البطالة والجوع والفقر والبؤس واليأس . أما في امريكا الوسطى فقد فجرت هذه الازمة أوضاعا حولت المنطقة الى واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم .

في مطلع الثمانينات ، وكنتيجة لهذه الظاهرة ، بدأت المنطقة تشهد انهيارا في نظامها التكاملية . وهذا الوضع أدى الى إضعاف اقتصادها الهش أصلا ، وكان له أثر مروع على هيكل مجتمعنا ذاته . وفي السنوات الاخيرة أخذ الوضع في التفاقم مما قيّد من انطلاقتنا السياسية .

ان امريكا الوسطى تعيد التأكيد على تصميمها على حل مشاكلها بنفسها ، وتطالب بالاعتراف بحقها في تشكيل مصيرها دون تدخل خارجي أيا كان مظهره . ومع ذلك فاننا نعي أننا في حاجة الى دعم المجتمع الدولي لمواجهة تحديات المستقبل الهائلة ، وتحمل أعباء الماضي .

بمجرد أن بدأت الحالة في امريكا الوسطى تتخذ أبعاد الصراع الشامل بسادرت بلدان امريكا اللاتينية الى اتخاذ اجراءات لوقف أي تصعيد آخر للازمة ، والنهوض بعملية سلام في المنطقة .

وقد فتحت بلدان مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم التابعة لها الطريق أمام عملية مفاوضات مثمرة لحل المشاكل التي تواجهها منطقتنا عن طريق الحوار . ونحن نشكرها على اجراءات التضامن التي تتخذها والتي ، الى جانب الاجراءات التي تتخذها بلدان اخرى ، ستمزز هذه العملية التفاوضية الرامية الى تحقيق السلم .

إن بلدان امريكا الوسطى حققت استقلالها سويا ، وتشاطرت معا ماضيا ثقافيا وتاريخيا شريا . وهذه الروابط وحدها - لا المواجهة - هي التي تميز تاريخنا . إن لدينا وعيا امريكا لاتينيا واضح المعالم . كما أننا نؤيد تماما المصالح الحقيقية للبلدان النامية في سياق التعايش السلمي . ومن ثم جعلنا رسالتنا ايجاد حل اقليمي لمشاكلنا المشتركة ، وبذل الجهود للوفاء بتطلعاتنا الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، في مناخ من الاستقرار السياسي .

إن بلدان امريكا الوسطى حققت تقدما نحو السلام ، وذلك بفضل العملية التي بدأها الرؤساء باتفاقات اسكيبولاس ، واعتماد "اجراءات إقامة سلم وطيء ودائم في امريكا الوسطى" . ومن هنا ولدت فكرة إنشاء برلمان يكون محفلا دائما للحوار والتفاوض السياسي في المنطقة .

وقد أكد الرؤساء من جديد أن هناك نهجا نابعا من امريكا الوسطى من أجل السلم والتنمية ، وأن مجتمعنا يجب أن تبنى عليه الصبغة الديمقراطية سياسيا واقتصاديا ، وإن اجراء انتخابات لبرلمان امريكا الوسطى سيعزز عملية تعميم الديمقراطية بين شعوبنا .

ان المعاهدة التي ينشأ بمقتضاها البرلمان تنص على إنشاء هيئتين سياسيتين ، تقومان على هياكل تنسيق إقليمية موجودة فعلا ، وهما اجتماع نواب الرؤساء بوصفه آلية مسؤولة عن النهوض بعملية التعاون الاقتصادي ودعم الهيئات الإقليمية ؛ واجتماع الرؤساء المسؤول عن صنع القرارات السياسية على المستوى الاعلى .

تؤكد المعاهدة أيضا أن السلم في امريكا الوسطى لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق عملية ديمقراطية تعددية أصيلة قائمة على المشاركة ، تتضمن تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة ووحدة أراضي الدول ، وحق كل دولة في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحرية ودون تدخل خارجي أيّا كان نوعه ، واحترام القانون الوطني والقانون الدولي . وهذا يتمشى مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومع تطلعات شعوبنا وحقوقها الأساسية ، ويبين الصلة الوثيقة القائمة بين السلم والتنمية .

اننا ندرك انه لن تكون أمامنا فرصة للنجاح إذا ما ظللنا منقسمين ، وأن رغبتنا في التكامل ليست مجرد فكرة وإنما هي ضرورة .

لقد رحبنا بالمهمة التي ترد في قرارات الجمعية العامة ١١٠/٤٢ و ٢٠٤/٤٢ والتي توضح المدى الكامل للإدراك العالمي لمشكلة امريكا الوسطى .

ووفقا لذلك ، وبصفتي الحالية ، أود أن أسجل أمام هذه الجمعية العامة تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة ، ولمنسق وأعضاء اللجنة المعنية لإعداد مشروع خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لامريكا الوسطى ، على الجهود التي كرسوها لهذه العملية . وقد أخذت اللجنة في الاعتبار الاولويات التي وضعتها بلدان امريكا الوسطى في خطة العمل الفوري للمنطقة .

وخطة العمل الفوري ، بوصفها مكملة لخطة السلام ، تستهدف إقامة عملية مستمرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . والاولويات التي وضعتها حكومات امريكا الوسطى نتيجة للجهد المشترك ، والتي تحددتها خطة العمل الفوري بوصفها اولويات طارئة هي ما يلي : أولا ، مساعدة اللاجئين والمشردين والعائدين ؛ ثانيا ، المعونة الغذائية ؛

شالسا ، صندوق الطوارئ لإعادة التنشيط الاقتصادي لامريكا الوسطى ؛ رابعا ، تأمين الطاقة ؛ خامسا ، الديون الخارجية .

وهذه الاولويات تتطلب معا حوالي بليون وأربعمائة مليون دولار امريكي علس سبيل الطوارئ وذلك من إجمالي قدره ٤ بلايين دولار امريكي يحتاج إليها لتعزيز عمليات إعادة التنشيط والتنمية الإقليمية .

إننا عازمون تماما على أن نحل ، في الحال وفورا ، مشكلة اللاجئين والمشردين والمعائدين ، وهذا عامل هام لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي . ان الهجرة الإجبارية لحوالي ١٠ في المائة من سكان امريكا الوسطى لا تزال تحدث تغييرا دائما في منطقتنا وتقوض بشكل خطير التعايش والتنمية في العديد من المجتمعات .

ان المعونة الغذائية تعد حاجة ماسة بسبب الجفاف الخطير المتكرر الذي يحدث في بلادنا ، والذي لا يزال يؤدي الى خفض الخطير في السلع الغذائية لسكان امريكا الوسطى . وقد زاد من تفاقم آثار الجفاف النزاعات السياسية العسكرية ، التي دمرت الجهاز الانتاجي ، وكذلك نقص النقد الاجنبي اللازم لشراء المواد الضرورية . وقد اضطر منتجو الحبوب الى استنفاد الاحتياطات بذورا لزراعات الموسم المقبل ، وتحتساج المنطقة الى استيراد ما يزيد على ربع مليون طن من الحبوب الاساسية .

فيما يتعلق بإنشاء صندوق طوارئ لإعادة التنشيط الاقتصادي لامريكا الوسطى ، ينبغي الإشارة الى أن الازمة التي تؤثر على اقتصادات امريكا الوسطى تسببت في إحداث انخفاض خطير في التجارة بين دول الإقليم وأكثر بشكل خطير على قدرة بلدان امريكا الوسطى على السداد . وقد أثر هذا ، جنبا الى جنب مع حالة موازين المدفوعات السلبية ، على جميع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بعملية التكامل ، الامر الذي جعل إنشاء هذا الصندوق أمرا ملحا .

ان تأمين الطاقة يعد من المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه المنطقة ، وخصوصا بسبب صعوبات الحصول على النفط ومنتجاته الثانوية وقدم عهد معدات التوليد وأنظمة التوزيع ، مما أثر تأثيرا عكسيا على الأنشطة الانتاجية . لقد خفض الجفاف أيضا بشكل كبير قدرتنا على توليد الكهرباء من القوة المائية .

ان الديون الخارجية تتطلب منا بذل جهود غير عادية تضطرنا الى أن نخص لها موارد يحتاج إليها لخطط إضفاء الاستقرار وإعادة التنشيط الاقتصادي ، الامر الذي يعد عقبة كأداء أمام التنمية الإقليمية . إن أكثر من نصف حصيله الصادرات يوجه الى خدمة الديون .

ان التعاون والدعم اللذين تحتاجهما امريكا الوسطى لتلبية هذه الاولويات يجب أن يكونا إضافيين ومكملين للتعاون والدعم اللذين تلقتهما بلداننا بالفعل من المجتمع الدولي ، ونحن نحتاج إليهما بشروط تسهيلية للغاية وغير تمييزية وغير احتكارية .

فيما يتعلق بالخطة الخاصة ، نعتبر انه من المهم أن تعمل بكفايئة ، وأن نتمكن من المشاركة بشكل حقيقي وفعال في تحديد آلياتها المؤسسية ، وفي تنفيذها ، الامر الذي نأمل أن يكون نتيجة مفاوضات مباشرة بين الامين العام للأمم المتحدة وحكومات امريكا الوسطى الخمس ، بالتشاور مع المانحين .

والآن ، في هذه الجمعية العامة ، حيث تتاح لمشاكل شعوب امريكا الوسطى الفرصة لجذب انتباه جميع البلدان الممثلة هنا ، أجد أن هذه اللحظة مؤاتية لاؤكد من جديد لكم نيابة عن كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وغواتيمالا شكرنا لتأييدكم ، ولاحثكم على اتخاذ قرار يقضي بالتنفيذ الفوري للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي من أجل امريكا الوسطى والقيام بحملة عالمية النطاق لتنفيذ القرارات الصادرة من أجل السلام عن هذه المنظمة السامية ، وبالتالي إلزام أنفسنا بأن نستأصل من على وجه الأرض العنف والظلم الاجتماعي واستعمال القوة والتهديد باستعمالها كوسيلة لحل المشاكل بين الدول ، لأنه لا مستقبل للبشرية دون سلام ولا سلام دون حوار . ويجب أن يدار الحوار بإخلاص وبتفهم وباحترام متبادل ، ويجب ألا يستخدم وسيلة للمواجهة .

ونحن ، نواب رؤساء امريكا الوسطى ، تعلمنا أن يعيش كل منا مع الآخر ، وأن نتخذ القرارات السياسية اللازمة لاتخاذ قرارات أخرى ، واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، لا نزال متحديين ، نكافح من أجل منطقتنا ، منطقة امريكا الوسطى ، وهذا تعهد نأخذه على عاتقنا نحن أبناء امريكا اللاتينية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

اتقدم بالشكر لنائب رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أصطحب السيد كاربيو نيكولي نائب رئيس جمهورية غواتيمالا من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل فنزويلا الذي

سيقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.49 .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل عرض مشروع

القرار الذي أشرتم اليه توا ، اسمحوا لي - سيادة الرئيس - أن أدلي ببيان موجز

باسم فنزويلا . يشرفنا اليوم أن نخاطب هذه الجمعية في مناسبة خاصة للغاية حقاً ،

ألا وهي النظر في الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

منذ بضعة أشهر فقط أتيحت الفرصة لفنزويلا للمشاركة على نحو فعال في إعداد

القرار ٢٠٤/٤٢ ، الذي أخذ في الاعتبار عند وضعه الحاجة الى :

"الإسهام الفعال في تحقيق السلم والتعاون واحترام حقوق الانسان ،

والى الاخذ بالاساليب الديمقراطية والتعددية الحقيقية ، والى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، وهي شروط لا غنى عنها لتأمين رفاه شعوب منطقة

أمريكا الوسطى" .

إن الوثيقة البليغة التي قدمها الامين العام فيما يتعلق بالخطة الخاصة التي

طالب بها ذلك القرار تقدم تشخيماً جادا للأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني

منها منطقة أمريكا الوسطى وتقدم سلسلة من التوصيات بشأن مختلف الآليات التي يمكن

أن تؤدي الى الانتعاش الذي تتوق اليه تلك الشعوب .

وتود حكومة بلادي أن تتقدم بالتهنئة الى الامين العام على السرعة والاحساس

بالمسؤولية اللذين أدى بهما المهمة التي عهدت الجمعية العامة اليه بها . كما نود

أن نعرب عن تقديرنا للسيد راميرز اوكامبو المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وللسيد روزنشال الامين التنفيذي للجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، لما قاما به من عمل فعال في إعداد

المبادئ الواردة في الوثيقة آنفة الذكر .

برغم التقلبات الاقتصادية التي تعاني منها بلادي ، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية ، تسعى فنزويلا جاهدة لتنفيذ سياسة التعاون الفعال في القارة .

وعلى أساس نهج مفاهيمي محدد يعتبر التعاون سبيلا لتعميق ودعم الأواصر بين الشعوب في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية والاجتماعية والسياسية تؤكد فنزويلا على أهمية التعاون بين بلدان المنطقة والحاجة إليه بوصفه أحد أهم العناصر في الاستراتيجية الإنمائية الشاملة . وإذ تؤخذ في الاعتبار أن إمكانيات التعاون فيما بين البلدان تقوم على أساس التكافل وعلى أساس جوانب التكامل في اقتصاداتها ، تجري محاولة لتغيير علاقة التبعية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة النمو ، دون أن تطرح جانبا الإمكانيات القيمة للحصول على المساعدة اللازمة من البلدان المصنعة .

إن سياسة التعاون الدولي التي تنتهجها فنزويلا تستند أساسا - بين جملة أمور - إلى المبادئ التالية : أولا ، الحاجة الدستورية الحتمية إلى أن تعزز الجمهورية ، على أساس دائم في علاقات فنزويلا الدولية ، الحرية والتعددية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . ثانيا ، هدف التعاون الذي يرمي إلى الوفاء بالأولويات التي تحددها البلدان التي تنسق فنزويلا معها تعاونها . ثالثا ، أن ترمي أعمال برامج التعاون التي تضطلع بها فنزويلا إلى تعزيز الهوية وعمليات التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

إن استخدام الأدوات والموارد الاجتماعية - الاقتصادية في أي بلد من البلدان يحتاج - بسبب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية - إلى التخطيط ، وهذا يتضمن التخطيط للمساعدة الاقتصادية والتقنية بوصفها عاملا رئيسيا في خطط التنمية الوطنية .
تواصل حكومة فنزويلا - كجزء من هذه العملية - تعاونها مع أمريكا الوسطى ، وتقوم بتقييم المساعدة التي طلبتها بلدان المنطقة . وفي هذا الصدد ، وضعت حكومة فنزويلا برنامجا يشمل سلسلة كاملة من الأهداف والإجراءات الاقتصادية والتقنية تتمثل

اهدافه المحدد فيما يلي : (أ) زيادة الوعي بمشكلات المنطقة والسبل الذي يجب أن تتبعه المنطقة في السعي لحلها والوسائل التي تجعل في الإمكان تخفيض التبعية الاقتصادية والتقنية لأمريكا الوسطى ؛ (ب) الإشارة الى أن تدريب الموارد البشرية وتحديثها لابد أن يكون أولوية إنمائية لبلدان المنطقة ؛ (ج) تبادل للخبرات والتجارب في سياق الموارد البشرية يفترض مسبقا وضع برامج كبيرة لتنفيذ استراتيجيات مشتركة في المنطقة ؛ (د) إبراز الحاجة الى دراسة الموارد الداخلية من أجل التخطيط لتقديم تكنولوجيا تمكن من تنفيذ البرامج الوطنية في أمريكا الوسطى ؛ (هـ) تعزيز الأساس للتعاون الأفقي ، وتوفير التشخيص السليم - على أساس هذا الهيكل - حتى يمكن للمساعدة التقنية والاقتصادية أن تسهم في إقامة اقتصاد سليم في المنطقة .

إن فنزويلا تدرك أن أمريكا الوسطى تواجه أزمة خطيرة لها خصائصها المميزة لها . ولقد رأينا أن المنطقة تعاني - الى جانب الركود الاقتصادي - من انخفاض سياسية . وبالتأكيد ، لا يمكن لبلدنا أن يتجاهل مشاكل أمريكا الوسطى وأن يدير لها ظهره ، لهذا السبب نحاول - جنبا الى جنب مع بلدان أخرى صديقة - تنفيذ مبادئ فلسفتنا السياسية في أمريكا اللاتينية من أجل تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ووفقا لتلك الفلسفة ، بذلت فنزويلا كل ما تستطيع من جهد لتنفيذ المبادرات التي ترمي الى توفير موارد مالية حقيقية لامريكا الوسطى . وجرى الاضطلاع بهذا العمل عن طريق وكالات اقليمية وثنائية ومتعددة الاطراف في وقت واحد وذلك لتلبية الاولويات التي حددتها بلدان المنطقة لنفسها .

وادراكا منا للصعوبات المالية والتجارية لامريكا الوسطى فقد حاولنا إعادة توجيه التدفقات التجارية من أجل توسيع نطاق وجود ملح امريكا الوسطى في اسواق فنزويلا . وفي الوقت نفسه أمكن تمويل جانب كبير من الصفقات التجارية عن طريق خطوط ائتمان تغطي الواردات الاساسية مثل الهيدروكربونات والسلع الاساسية . كذلك قدمت بلادي قروضا لتمويل تنفيذ المشروعات في قطاع البنية الاساسية وفي القطاع الانتاجي ، وقد منحت هذه الموارد بشروط ميسرة فيما يتعلق بأسعار الفائدة ومواعيد السداد .

وقد أسهم البنك المركزي في فنزويلا في التخفيف من الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات وذلك بتحويل أموال الى البنوك الموجودة في المنطقة . والى جانب هذا العمل الشائني حاول بلدي ان يعزز القدرة المالية لمصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي .

لقد وضعنا ثقتنا في مختلف المنظمات المتعددة الاطراف ونفذنا على مدى سنوات كثيرة إجراءات ثنائية وذلك لتلبية الحاجات الضخمة لشعوب امريكا الوسطى . وينبغي ان نشير الى أنه في مجال التجارة ، قام صندوق دعم صادرات فنزويلا بالابقاء على تدفق الموارد المالية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للائتمان في امريكا الوسطى . وفضلا عن ذلك وقّع بلدي مع بلدان امريكا الوسطى اتفاقات لها نطاق جزئي ، ويجري تقييم بعض هذه الاتفاقات الآن في لجان مشتركة .

وفي المجال الاجتماعي لم تال حكومة فنزويلا جهدا في تنفيذ برامج التعاون من أجل تدريب الموارد البشرية . وقد أصبح مصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي آلية مالية هامة يعترف بها الجميع . ولذلك قدمنا دعونا الى هذا المصرف عن طريق صندوق الاستثمار الفنزويلي ، ووقّعنا مؤخرا مع المصرف عقد ائتمان تبلغ قيمته ١٤٥ مليون بوليفار و ١٠ ملايين دولار لمشروعات وخطط التنمية في امريكا الوسطى .

ولا يتطلب تنفيذ الخطة الطارئة الاستعداد السياسي للحكومات فقط ولكن أيضا اجراء تقييم كامل لقدراتنا الوطنية حتى نضمن التنفيذ الكامل لهذه الخطة .

وتهتم فنزويلا اهتمام عميقا بحالة اللاجئين والعائدين الى اوطانهم في امريكا الوسطى ، الذين يحتاجون بلا شك الى اهتمام مباشر وفوري . ويبدو ان الاجراءات الواردة في خطة التنمية تستجيب للمشكلات القائمة .

ووفقا للمعلومات التي قدمتها لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في امريكا الوسطى ، فقد خصم بالفعل مبلغ اجمالي يمل الى حوالي ٢٠٠ مليون دولار للمعونة الغذائية والانتاج الزراعي . ويشير هذا الرقم الباعث على القلق الى ضخامة المشكلة التي تتطلب اجراء منسقا من جانب المجتمع الدولي .

ويرتبط برنامج العمل الفوري ارتباطا وثيقا بعدم كفاية الموارد المالية على المستوى الاقليمي . ولذلك فان فنزويلا مستعدة للنظر في المبادرات الرامية الى عكس الاتجاه الحالي فيما يتعلق بالدين الخارجي وباختلال موازين المدفوعات اللذين يواجهان البلدان في هذه المنطقة دون الاقليمية .

وفي هذا الصدد نود ان نشير الى ان فنزويلا اتاحت لبلدان امريكا الوسطى موارد مالية كثيرة تساعد في تخفيف الابعاء المالية المتمثلة في الاستنزاف الضخم لرأس المال في هذه البلدان ، وذلك عن طريق مواجهة الاولويات التي تضعها كل امة .

من الجدير بالملاحظة في هذا الصدد برامجنا الخاصة بالتعاون المالي التي بدأت في عام ١٩٧٤ بموجب اتفاق بورتو اورداز الذي أصبح اتفاق سان خوسيه في سنة ١٩٨٠ ، وبرامج التمويل التي وضعت باعتبارها "النافذة الثالثة" من أجل استقرار ميزان المدفوعات ، واتفاق "المقايفة" بين البنك المركزي في فنزويلا والبنوك المركزية في امريكا الوسطى ، والذي يبلغ مقداره ٥٠ مليون دولار ، والعمليات المالية بين صندوق الاستثمار الفنزويلي ومصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي .

واستجابة لاحتياجات هذه المنطقة دون الاقليمية من الطاقة ، جددت فنزويلا والمكسيك اتفاق سان خوسيه الذي بلغ ما قدمته له فنزويلا وحدها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار . فضلا عن ذلك بذلت جهود لإعادة جدولة المدفوعات قصيرة الأجل التي تستحق الدفع

وفقا لاتفاق سان خوسيه وذلك بايادات جديدة في البنوك المركزية تمت بموجب برنامج التمويل طويل الاجل .

لقد أعد برنامج التنمية الاجتماعية وإعادة التنشيط الاقتصادي بدقة وعلى أساس معالم محددة تحديدا جيدا . وتدرك فنزويلا ان هذه المنطقة دون الاقليمية تواجه أخطر أزمة اقتصادية واجتماعية في تاريخها . وعند استعراض الحالة الراهنة نرى أن عددا من عناصرها تتعلق بسياسات لم تؤد الى النتائج المرجوة وذلك نتيجة لحقيقة أساسية هي ان هذه المنطقة دون الاقليمية تعرضت لتقلبات في النظام الدولي لاتزال بعض البلدان المتقدمة ترغب في المحافظة عليها .

وفي هذا الاطار من المهم أن نكرر ان فنزويلا ، بالرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها فيما يتعلق باقتصادها ، ستهتم دائما بمصير امريكا الوسطى ، لان مصيرنا يرتبط ارتباطا لا ينفصم بمصير شعوب امريكا الوسطى .

إن مجموعة كونتادورا تسهم منذ ١٩٨٢ في السعي من أجل تحقيق ديمقراطية تعددية في المنطقة دون الاقليمية وذلك ببذل جهود شاقة للمحافظة على السلم والتفاهم بين شعوب المنطقة .

وفيما يتعلق بالجوانب المؤسسية ، فمما لا شك فيه ان تعزيز المؤسسات الخاصة بالتكامل في امريكا الوسطى يعتبر خطوة هامة ، فضلا عن تعزيز القدرة المؤسسية لكل بلد من بلدان هذه المنطقة دون الاقليمية .

إن التنفيذ المستقبلي لخطة كتلك الواردة في الوثيقة المعروضة امامنا الان يتطلب اجراء تحسين في الطاقات الادارية والعاملية في بلدان امريكا الوسطى من أجل التنفيذ السليم لمضمون البرنامج . وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بتنفيذ الخطة ومتابعتها ، فمن المهم ان نلاحظ وجود محافل غير رسمية للتشاور والتنسيق بين بلدان امريكا الوسطى . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى أنه أثناء الاجتماع الخامس للجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامريكا الوسطى ، الذي عقد في كاراكاس

بتاريخ ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ، والذي قدمت فيه حكومات امريكا الوسطى الخطة الخاصة بالمساعدة الغذائية ، أكد وفد فنزويلا على أهمية تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين البرامج التي تضعها لجنة العمل هذه والخطة الخاصة التي تنفذها الأمم المتحدة . والواقع اننا في حاجة الى تجنب أي ازدواج في الجهود ، سواء كانت هذه الجهود انسانية أو مادية أو مالية .

بمناسبة اجتماع رؤساء دول مجموعة الثمانية ، الذي عقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في اكابولكو ، اعتمد التزام اكابولكو بالسلم والتنمية والديمقراطية . وقد ذكر رؤساء الدول ، في معرض الاشارة إلى الحالة الاقتصادية في أمريكا الوسطى ، ما يلي :

"إن عملية التفاوض الجارية الآن ينبغي أن تقتصر بتحسين في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة . لذلك فقد اتفقنا على تأييد تنفيذ برنامج الطوارئ الدولي للتعاون الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى ، بما في ذلك تدابير إعادة بناء اقتصادها" .

إننا مقتنعون أنه لن يمكن لبلدان أمريكا الوسطى أن تحقق النتائج التي تصبو إليها في هذا الشأن إلا عن طريق الجهود التي تبذلها هي . وفي هذا الصدد من المهم أن نبرز الجهود التي بُذلت بالفعل من أجل تحديد مجالات الأولوية ووضع المبادئ التوجيهية لمختلف مصادر التعاون الدولي على أساس الاجراءات المنصوص عليها في اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني والتي أقرت في الإعلان المشترك الصادر عن رؤساء أمريكا الوسطى في سان خوسيه بكوستاريكا بتاريخ ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

إننا على عتبة سلم دائم ، وهو سلم لا يمكن المحافظة عليه إلا في ظل مناخ تسوده العدالة ورفاه الشعوب ، ولتحقيق هذه الغاية يعتبر تعاون المجتمع الدولي جوهريا . هذا هو بياني باسم فنزويلا . وأود الآن أن أعتنم هذه الفرصة وأنا واقف على هذا المنبر ، لكي أعرض بإيجاز مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.49 ، الذي وزع في القاعة منذ قليل وهو مشروع قرار عنوانه "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم ، البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية" .

وكما يتضح من قائمة مقدمي مشروع القرار هذا ، فقد اشتركت في تقديمه ٢٥ دولة انضمت إليها بعد ذلك دولتان ، وبذلك أصبح عدد الدول المشتركة في تقديمه ٢٧ دولة من مختلف المناطق الجغرافية . وفي الحقيقة أن مشروع القرار بسيط ولا يتطلب

شرحاً مطولاً . إذ أنه ، شأنه شأن جميع مشاريع القرارات التي تقدم في الأمم المتحدة ، يتألف من شقين ، ديباجة ومنطوق . وتتكون الديباجة من تسع فقرات ويتكون المنطوق من تسع فقرات أيضاً ، وبالطبع فإن فقرات الديباجة تشير إلى الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع الذي نبحثه الآن . ولا اعتقد أنني بحاجة إلى التعقيب كثير على ذلك ، على الرغم من أنني أود استعراض نظركم إلى الفقرات الثلاث الأخيرة من الديباجة والتي نكرر فيها الإعراب عن تقديرنا لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم لمساهمتهما في عملية إحلال السلم في أمريكا الوسطى .

وفي الفقرة التالية تحيط الجمعية علماً مع الارتياح بالاعلان السياسي المشترك والبالغ المشترك الصادرين عن الاتحاد الأوروبي والدول الأطراف في المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وبنما والمنبثقين عن مؤتمر هامبورغ الوزاري المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء من جهة ودول أمريكا الوسطى ودول مجموعة كونتادورا من جهة أخرى والمعقود في يومي ٢٩ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وهناك فقرة أخرى من الديباجة تشير إلى أن التقيد باتفاقات اسكيبولاس الثاني وتنفيذ خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى يتطلب ارادة سياسية وقراراتاً سياسياً حتى يتعزز السلم والتنمية في المنطقة .

أما فيما يتعلق بالثقة الخاص بمنطوق مشروع القرار فإننا نقر عن حق ، في الفقرتين الأولى والثانية ، بالجهود التي يبذلها الأمين العام ونشكره لقيامه بوضع وتقديم الخطة التي ننظر فيها الآن .

وقد أعرب أيضاً عن الامتنان للدعم الهام المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومختلف هيئات التكامل والتعاون على الصعيد الاقليمي في إعداد الخطة الخاصة . أما الفقرة التالية من المنطوق فتطلب إلى الأمين العام أن يبذل ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتنسيق الوثيق مع حكومات أمريكا الوسطى وبالتشاور مع المانحين قصارى جهده من أجل الدعوة إلى تنفيذ الخطة الخاصة ، علاوة على التنسيق والإشراف والمتابعة ، وأن

يتخذ ، في اقرب وقت ممكن ، الترتيبات المؤسسية اللازمة لتيسير تنفيذ الالتزامات المتعهد بها من جانب المجتمع الدولي .

وفي الفقرة ٤ من المنطوق جرى التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن تقدم إلى بلدان أمريكا الوسطى موارد مالية بشروط تساهلية ومواتية علاوة على الموارد التي تتلقاها فعلا من المجتمع الدولي .

ثم تطلب الجمعية في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ إلى جميع أجهزة ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة المؤسسات المذكورة في الفقرة ٥ ، وكذلك إلى المجتمع الدولي أن تتعاون تعاوناً تاماً من أجل تنفيذ هذه الخطة .

حيث تطلب الفقرة ٥ من المنطوق بالتحديد إلى جميع أجهزة وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ ، مع مراعاة حالة الطوارئ التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى ، تدابير فورية لتعبئة موارد مالية اضافية والمشاركة بفعالية في تنفيذ الأنشطة دعماً لمقاصد وأهداف الخطة الخاصة . ثم تحتوي الفقرة ٦ على قائمة كاملة بالوكالات ذات الأهمية الخاصة في هذا المجال ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على أن تقوم ، على سبيل الأولوية ، وفي حدود إمكانياتها بمواصلة وتعزيز برامج مساعداتها ، وأن تتعاون مع الأمين العام في تنفيذ الأنشطة دعماً لمقاصد وأهداف الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

ونجد أن الفقرة ٧ تسير على نفس النسق ، فهي تحث المجتمع الدولي والهيئات الدولية على زيادة تعاونها التقني والاقتصادي والمالي مع بلدان أمريكا الوسطى .

أما الفقرة ٨ فتنتطوي على أهمية بالغة ، إذ أنها تعترف بالأهمية الحيوية لعملية التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، وتحث جميع الحكومات والمنظمات الدولية على المساهمة في تعزيز هذه العملية .

وأخيرا ، فإن الفقرة ٩ ، وهي الفقرة الأخيرة فإنها إجرائية تنص على اجراءات المتابعة ، إذ تقرر فيها الجمعية دراسة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى في دورتها العادية الرابعة والأربعين ، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ، مشفوعا بأي توصيات يراها مناسبة .

وأود باسم مقدمي مشروع القرار أن أدعو جميع البلدان الممثلة ، وبصفة خاصة تلك البلدان التي بوسعها تقديم المساعدة المطلوبة في مشروع القرار هذا ، وهي مساعدة لازمة من أجل التنفيذ السليم للخطة التي أعدها الأمين العام ، إلى أن تستجيب إلى هذه النداءات وأن تقدم كل تعاون لازم ليتسنى تحقيق أهداف هذه الخطة ، ألا وهي إحلال السلم والأمن في تلك المنطقة التي عانت لسنوات عديدة من آثار أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة .

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود ، بادئ

ذي بدء ، أن أشدد على أهمية هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة في تنسيق عمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن مشكلة ذات أهمية قصوى بالنسبة لجميع أبناء أمريكا اللاتينية : ألا وهي الحالة الاقتصادية الحرجة في أمريكا الوسطى .

ترى جمهورية الأرجنتين ، كما تؤكد دائما مجموعة الكونتادورا ومجموعة الدعم ، أن أحد أسباب الأزمة في أمريكا الوسطى يكمن ، حتى الماضي القريب ، في استمرار الهياكل الاقتصادية الاجتماعية التي لا تلبي تاريخيا على نحو يفي بالفرض التطلعات العادلة لشعوب المنطقة ، تلك الهياكل التي لم تطرأ عليها تغييرات كافية تكفل نموا اقتصاديا يمكن أن يدعم الأنظمة الديمقراطية المستقرة .

لقد أكدنا على الحاجة الى تغيير هذه الحالة ودعم النمو في المنطقة حتى يمكن اعطاء الدعم اللازم للارادة السياسية التي أعرب عنها رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة في اجتماع امكيبولاس الثاني .

إن الخطوات الهامة للغاية التي اتخذها أبناء أمريكا الوسطى في هذه العملية السلمية التي بدأت في غواتيمالا تحتاج الى هذا الدعم من جانب المجتمع الدولي . إن تحقيق السلم الدائم في المنطقة ودعم الأنظمة الديمقراطية في أمريكا الوسطى يرتبطان ارتباطا وثيقا بإعادة تعمير هياكلها الانتاجية والنمو الدينامي لاقتصاداتها .

وهذا سوف يجعل من الممكن تحقيق مشاركة شعوب أمريكا الوسطى الفعالة في المؤسسات الديمقراطية التي قررت حكومات المنطقة الخمس تعزيزها . والآن علينا أن نقدر تماما جهود أبناء أمريكا الوسطى من أجل حل خلافاتهم عن طريق الحوار والمفاوضات ونعترف بهذه الجهود .

وتتمثل أفضل طريقة للمشاركة في هذه الجهود في تقديم دعمنا حتى يمكنهم الاستمرار في التقدم نحو السلم الذي عقدوا العزم على تحقيقه .

وتجدر الإشارة الى بعض جوانب التحليل الذي عرضه علينا الامين العام حيث أنها توضح الحالة المأساوية التي تواجه المنطقة . فما فتئت الحالة الاقتصادية في أمريكا الوسطى تتدهور على نحو مطرد منذ نهاية السبعينات ، الامر الذي يضر بجميع مجالات النشاط الاقتصادي في المنطقة .

ونتيجة لتدهور تلك الازمة الاقتصادية حدث تدهور حاد في نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي في المنطقة ، الذي يماثل حالياً ما كان عليه في بلدان أمريكا اللاتينية ككل منذ عشرين عاماً . وهذا التدهور يتناقض والنمو الاقتصادي المعزز الذي مرت به هذه البلدان في عقدي الخمسينات والستينات ، وحتى في بداية عقد السبعينات . وعلاوة على ذلك ما فتئت هذه الحالة تتدهور نتيجة الصراع المسلح الذي يتمثل أحد جوانبه السلبية في وجود أكثر من ٨٠٠ ألف شخص من اللاجئين والعائدين الى أوطانهم والنازحين في بلدان المنطقة .

وتتمثل مأساة الاشخاص اللاجئين والمشردين أحد أكثر الاعراض الجانبية للازمة في أمريكا الوسطى ايلاًما . ومجموعة كونتادورا وفريق الدعم ما برحا يؤكدان على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك تمام الادراك خطورة هذه المشكلة وأن ينسق جهوده لدعم التدابير الرامية الى حلها .

والكوارث الطبيعية ساعدت على تفاقم الحالة أيضاً . فالجفاف الحاد قلل من قدرة بعض المناطق على توليد الكهرباء ، وأضر بالانتاج الزراعي الذي أصابه الركسود في هذا العقد ، مما اضطر الدول الى اللجوء الى الواردات التي تمثل ، في بعض الحالات ، ٢٠ الى ٣٠ في المائة من العرض الداخلي في هذه البلدان . وتتمثل الجوانب الأخرى للازمة في أمريكا الوسطى في تدهور التجارة الاقليمية التي قلت الى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٨٠ ونقص مشاركة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي في المنطقة دون الاقليمية .

ونتيجة الصعوبات الاقتصادية الداخلية المتزايدة والظروف الدولية السيئة زادت المديونية الخارجية في المنطقة دون الاقليمية زيادة هائلة تقدر ب ١٢٢ في

المائة في الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٦ . ويتمثل أحد أسباب هذه المديونية في الزيادة المستمرة في خدمة الديون التي ارتفعت الى مستوى يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ في المائة من صادرات المنطقة .

وأخيرا ، وكما كان متوقعا ، تأثرت المؤشرات الاجتماعية من جراء الازمة سلبيا . فزاد عدد الاميين من ٣,٧ مليون الى ٤,٢ مليون فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ . وتشير البيانات المتاحة الى الطابع التكاملي للازمة في أمريكا الوسطى والحاجة الى ايجاد حلول شاملة عاجلة وكذلك في كل من الاعد القصير والمتوسط والطويل . ولهذا السبب نؤيد نهج الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى التي أحالها اليها الامين العام لانها تتضمن الاجراءات الواجب اتخاذها على شتى المستويات من أجل ايجاد حل هيكلي تكاملي للازمة الاقتصادية في أمريكا الوسطى .

كذلك نشاطر هدف الخطة الخاصة الرامي الى تعبئة دعم اضافي بشروط أفضل من جانب المجتمع الدولي لتكملة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بالفعل الى أمريكا الوسطى . وفي هذا المجال نود أن نهنئ الامين العام والسيد راميرس - أوكامبو والسيد روزنتال على العمل الجاد جدا المتمم بالخبرة الفنية الذي قاموا به في اعداد هذه الخطة الهامة .

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وقع الرؤساء الثمانية للبلدان المشتركة في آلية الاتفاق والتشاور السياسي الدائم على وثيقة "التزام أكابولكو للسلم والتنمية والديمقراطية" . وتعتبر هذه الوثيقة عن ارادتهم لدعم تنفيذ برنامج الطوارئ الدولي للتعاون الاقتصادي لصالح بلدان أمريكا الوسطى .

واليوم يتجلى هذا البرنامج للطوارئ واعادة التعمير في هذه الخطة الخاصة للتعاون في أمريكا الوسطى التي قدمها اليها الامين العام والتي نؤيدها تأييدا كاملا كما سبق أن قلت . وفي الوقت ذاته نحث المجتمع الدولي عموما على منح نفس التأييد للخطة عن طريق المشاركة على نحو فعال في التدابير الواردة فيها .

ووفقا لما قاله رؤساؤنا في أكابولكو ، نوكد التزامنا بتسهيل التجارة مع منطقة أمريكا الوسطى وتعزيز مؤسساتها المالية واعادة تنشيط نظامها التكاملية والتعاون في المشاريع المحددة في مجالات مساعدة الطوارئ الغذائية والتعاون العلمي والغني وتقديم المساعدة للاجئين والنازحين .

إن جمهورية الأرجنتين ما فتئت تبذل جهودا هائلة لدعم المنطقة ، تمشيا مع التزام أكابولكو . وفي هذا السياق قدم بلدي مؤخرا مساهمة كبيرة لمندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى . كذلك فإننا نساهم في الأمن الغذائي للمنطقة بمساهمات ملمية تصل في مجموعها الى ٣٠ ألف طن من الحبوب . وفي هذا السياق أشير الى التوقيع مؤخرا على معاهدة المساعدة الاقليمية لحالات الطوارئ الغذائية التي توفر اطارا ملائما لمواصلة تعاوننا في هذا المجال .

وأخيرا ، شرعت حكومة بلادي الدستورية ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، في برنامج هام للتعاون التقني تضمن أنشطة في مجال التجارة الخارجية وتدريب رجال الأعمال وإعداد الكوادر التجارية وبناء المساكن الاقتصادية وتنمية صناعة الجلود وإجراء البحوث في القطاع الزراعي الصناعي وتقديم المعونة للقطاع الزراعي وتربية الحيوانات وإدارة الديون الخارجية وإجراء البحوث في مجال الجيولوجيا واستخراج المعادن ونقل الهيدروكربونات واستخدام الحاسبات الالكترونية في صناعة العقاقير الطبية ودعم قطاع الرعاية الصحية .

إن السلم والحرية والديمقراطية والنمو وما واكبها من الازدهار الروحي والمادي لشعوب أمريكا الوسطى ، كلها لها أهمية حيوية ودائمة بالنسبة لآبناء أمريكا اللاتينية . ونحن جميعا ملتزمون ببلوغ الاهداف النبيلة التي قطعناها على أنفسنا بلدان أمريكا الوسطى في اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني .

هذه الإرادة السياسية لبلدان أمريكا الوسطى المعرب عنها بكامل الحرية والسيادة تستأهل التأييد الكامل من المجتمع الدولي بأسره ، وتستهدف خطة الامين العام ترجمة هذا التأييد الى واقع ملموس .

ولقد حان الوقت لنقدم بالاعمال هذه الجهود التي تبذلها شعوب أمريكا الوسطى من أجل السلم في منطقتها .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفدي

بانعقاد هذه الدورة المستأنفة كجزء من العملية المستمرة للتوصل الى سلام صلب ودائم في أمريكا الوسطى .

إن التوقيع على اتفاقات اسكيبولاس الثاني في كوستاريكا في آب/أغسطس الماضي قد أتاح قوة دفع لبلدان تلك المنطقة ، بل وللمجتمع الدولي ككل للنظر في إمكانية حسم الازمة الأمنية والسياسية التي تواجه منطقة أمريكا الوسطى . وإن جهود خمس حكومات في تلك المنطقة وجهود مجموعتي كونتادورا والدعم تستحق إشادتنا مرة أخرى .

إن الاضطراب السياسي يزيّد المشكلات الاقتصادية تفاقمًا ويعزز من جديد الربط الذي لا انفصام له بين السلام والتنمية . وبعد تمهيد الطريق لحسم المشكلات الأمنية والسياسية من خلال قبول الحكومات الخمس في منطقة أمريكا الوسطى لهذه الاتفاقات الأخيرة ، فإن عملية التعمير الاقتصادي والاجتماعي لبلدان تلك المنطقة لابد من معالجتها الآن .

وتتطلب جهود التعمير هذه مساعدة المجتمع الدولي . ولهذا نشعر بالارتياح إذ نرى أنه من خلال قراري الجمعية العامة ١/٤٢ و ٢٠٤/٤٢ ، تشارك الأمم المتحدة في هذه المبادرة . ونحن نؤيد بمفّة عامة الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى ، الواردة في الوثيقة A/42/949 .

إن الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجه المنطقة كلها اليوم قد تفاقت في منطقة أمريكا الوسطى نتيجة للتوترات والعداوات السياسية هناك . والمشكلات متعددة الجوانب ، وهي تؤثر على التنمية الوطنية وعلى جهود التكامل الإقليمي . والخطة الخاصة ، التي نلاحظ أنها تستند على الأولويات الوطنية ، تقدم بحق اهتمام واسع النطاق ومفصلا للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وتعالج الاحتياجات المباشرة وطويلة المدى ، بينما تعالج في الوقت نفسه المشكلات الأساسية مثل المديونية الخارجية .

ومع ذلك ، كان المرء يتصور في خطة كاملة كهذه ، أن تحظى كل الدول في أمريكا الوسطى ، التي تتأثر بشكل أو بآخر بالمراعات الجارية هناك ، بالاهتمام المناسب والمساعدة المناسبة . ولكن من سوء الحظ ، فإن الفقرة ٢٥ من الوثيقة التي يجري النظر فيها تشير إشارة عابرة الى تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة الى بليز والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك .

ومن حسن الحظ ان بليز لم تشارك على نحو مباشر في هذه المراعات التي استرعت الاهتمام الدولي . ولكن بالإضافة الى المشكلات الناجمة عن تشريد السكان ، تأثرت بليز بوجود نزاع بينها وبين بلد آخر في المنطقة ، ومع ان هذا النزاع ثنائي في طبيعته ، إلا أنه عرض اقتصاد بليز لآثار خطيرة وهو يهدد سيادتها ووحدة أراضيها .

إذن ، لا يمكن تجاهل الحالة في بليز ، ولا بد من تقديم المساعدة المناسبة في هذا الاتجاه . لقد ظلت بليز لفترة أطول من اللازم الدولة المنسية في أمريكا الوسطى ، كما لو كانت دولة غير موجودة أو ما كان ينبغي لها أن توجد . ولكن بليز موجودة وسوف تبقى دولة ذات سيادة . ولهذا ، يثير دهشتنا الى حد ما أن الأمم المتحدة عند إعداد هذه الخطة لم تأخذ هذه الحقيقة الجغرافية في الاعتبار منذ البداية ، حتى وإن كانت بلدان أمريكا الوسطى الأخرى لا تميل الى ذلك .

إن إبرام اتفاقات اسكيبولاس الثاني كان يتعلق بخمسة بلدان في منطقة أمريكا الوسطى . ومع ذلك فقد آن الاوان لأن نسلّم بأن بليز دولة ذات سيادة في أمريكا الوسطى ، رغم روابطها الأخرى مع المنطقة الأوسع . وينبغي إعلان الاعتراف المناسب بهذا المبدأ في نص القرار الذي سيعرض على هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة لاعتماده .

ويحدونا الأمل بأنه بوقف الأعمال العسكرية في المنطقة وبتنفيذ هذه الخطة الجديدة للتماون الاقتصادي لكل بلدان أمريكا الوسطى ، فإن السلام والتنمية الدائمين الشابتين ، اللذين تنص عليهما مختلف اتفاقات وقرارات الأمم المتحدة ، سوف يتحققان في النهاية .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠